دور المنظمات الأهلية فى تنمية المرأة بعد حرب دارفور

دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية

د. علياء الحسين محمد كامل

مدرس بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

قسم الأنثروبولوجيا– جامعة القاهرة

مقدمة:

على الرغم من استمرار عدد كبير من المؤسسات الأهلية العربية السير على منهج العمل الخيري إلا أن عدداً كبيراً أيضاً خاصة من المنظمات غير الحكومية الجديدة و التى بدأت فى الانتشار منذ أواسط الثمانينات تبنت منظور النوع الاجتماعي والتنمية، واعتمدت تلك المنظمات بغالبيتها على المرجعيات الدولية لتنمية المرأة وهو ما ساعد على إنتاج كم كبير من الوثائق والأبحاث والتوجهات التى تحلل وضع النساء من منظور النوع الاجتماعي خاصة تقارير التنمية البشرية وتقارير قياس تلك التنمية بالاعتماد على مؤشرات النوع الاجتماعي و تعظيم النساء[1]، و كذلك تبنت معظم المنظمات العاملة فى مجال التنمية سواء الدولية منها أو الغير حكومية المحلية مفهوم تمكين المرأة كموجه عام لسياسات وأنشطة تنمية المرأة، و لكن أثار مفهوم التمكين كغيره من مفاهيم تنمية المرأة كثير من الجدل فى أواسط الدوائر النسوية والتنموية، فبينما يرتبط تاريخ المفهوم بتاريخ حركات التحرر الوطني وحركة الحقوق المدنية الأمريكية و كذلك بإرث التربوي البرازيلي "باولوفرير"فى العمل على تمكين الفقراء و المهشمين بإشراكهم فى التعلم و كسب المعرفة بهدف تغيير أوضاعهم بأنفسهم، إلا أن كثيراً ما انتقد المفهوم بأنه فقد هذه القدرة الكلية على التغيير عندما تبنته العديد من المنظمات الدولية والغير حكومية، إذ أصبح المفهوم يركز بالأساس على تمكين الأفراد منفردين وأهمل الشق المتعلق بالتمكين الجماعي والذي يهدف إلى تغيير البني الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية التى تولد الاضطهاد والتمييز ليس ضد النساء فقط و لكن ضد الغالبية من الفقراء و المهشمين أيضاً.[2]

قد ترجم عملياً مفهوم التمكين من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة على تنمية المرأة بأشكال مختلفة، فالبعض ركز على تمكين النساء عبر المطالبة بمساواة المرأة فى الحقوق و إلغاء أشكال التمييز المختلفة التى تحملها فى طياتها القوانين العربية، إذ رؤى أنه بينما تحمل الدساتير العربية عنواناً عاماً يؤكد المساواة أمام القانون للجميع، إلا أن العديد من القوانين مازالت ترسخ التمييز سواء فيما يتعلق بحقوق الجنسية، الأحوال الشخصية، الضمانات الاجتماعية و غيره، و ركز البعض الأخر على تقديم القروض و العمل على مشاريع مدرة للدخل، أو تقديم خدمات سواء فى مجال الصحة أو التعليم أو غيره من القطاعات، و بالرغم

من أهمية هذه التدخلات فى مساعدة بعض النساء والأفراد إلا أن الطريق لتمكين النساء بالمفهوم الجماعي مازال بعيد المنال[٣].

أما فيما يتعلق بإمكانيات قطاع المنظمات غير الحكومية فى إحداث تغيير مجتمعي عميق للبنى الأساسية التى تميز وتهميش النساء سواء تلك المتعلقة بسوق العمل،سياسات الدولة، البني الايدولوجية والثقافية و الاجتماعية التى تقوم على علاقات قوة تميز ضد النساء خاصة فى الطبقات الفقيرة، إذ بينما نجحت بعض المنظمات غير الحكومية الفاعلة فى مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية المرأة بتعبئة المجتمع حول تلك القضايا إلا أن مازال معظمها يقف أمام عائق كبير فى إمكانية تحويل تلك التعبئة إلى تنظيم فاعل للقوى ذات المصلحة فى التغيير، كما تشككت كثير من الأدبيات فى قدرة أو إمكانية تلك المنظمات على إحداث هذا التغيير، إذ أشار البعض للطابع النخبوي لتلك المنظمات واعتمادها الكبير على إمكانيات التمويل الاجنبى و كذلك ضعف إمكانية مساءلتها من الشرائح التى تستهدفها ببرامجها و أنها تقتصر على تمثيل من يقومون عليها بالأساس ، وأن حدود إمكانياتها للتغيير لا تتخطى المستوى المحلى الضيق و لا تستطيع إحداث تغيير ما على المستوى الوطني للعديد من المنظمات الدولية، وخاصة هيئات الأمم المتحدة فى الدفع بسياسات وتشريعات تأخذ قضايا تغيير النوع الاجتماعي بجدية إلا أن هذا الدور يحده مدى توفر الإرادة السياسية للدولة لإحداث التغيير المنشود كما يحده أيضاً مدى المقاومة الداخلية لسياسات تلك المنظمات.

أذن..تحلى العديد من المنظمات الفاعلة فى المجتمع المدني بالقدرة الخلاقة والجهد المجتمعي على توطين وتأصيل مقاربات التنمية التى ترسمها المنظمات الدولية الفاعلة فى هذا المجال هو الضامن لنجاحها وتحقيق أهدافها كما وردت فى الألفية الثالثة، أن هذا يستلزم أن يكون لدى منظمات المجتمع المدني القدرة على تمثيل مصالح الفئات والشرائح المختلفة ليس فقط بين النساء والرجال ولكن الأهم بين النساء و بعضهن البعض والرجال كذلك، فالنساء يختلفن حسب الطبقة الاجتماعية، الإقليم والمنطقة الجغرافية، السن والإعاقة. أن أخذ الفروقات المختلفة بعين الاعتبار عند التخطيط لبرامج التنمية، حسب مقاربة النوع الاجتماعي ،يستدعى أخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار،كما يستدعى أيضاً البعد عن تطبيق"وصفات جاهزة" لتغيير علاقات النوع الاجتماعي أو تحويل مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية من مدخل شامل لتغيير علاقات القوة السائدة فى المجتمع و على كافة المستويات إلى "تكنولوجيا"

تكرر مفردات وخطاب دون وجود قوى مجتمعية فاعلة ومنظمة تحمل هذا الخطاب و تتبنى تطبيقه.

أولاً: مفاهيم الدراسة:

١- الدور:

لقد عرفت (أوبنج) دور المرأة بأنها عضو في القوى العاملة (باجر أو بدون أجر) وأم وزوجة وربة منزل وقريبة، وعضو في المجتمع، وفرد يتمتع بأوقات الراحة وممارسة النشاط الثقافي والرياضي، ومن ثم يجب علينا أن ننظر إلى مكانة المرأة كمجموع أو مركب، فكل دور من ادوار المرأة هو في الحقيقة مصدر لمكانتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[٤]

لقد عرف روبرت ردفيلد Redfield الدور على أنه مركز أو مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدد، ومعنى هذا أن المركز الاجتماعي يحتوى على فكرة السلوك المشكل بصورة ما، ودور الفرد في الجماعة هو الجانب الدينامى لمركزة، ونظرا لان الفرد يحتل عدة مراكز فانه يقوم أيضا بعدة ادوار تقسم الأدوار إلى قسمين هما ادوار نشطة محددة، أما الأدوار التي لا يؤديها الفرد في لحظة معينة لان الوقت الملائم لم يحن بعد.

ويعتبر بارسونز Parsons الدور نسق توجيهي للفرد يمكن تفسيره من خلال مجموعة من القواعد ينفذها من خلال توجيهات مسموح بها داخل النسق الاجتماعي الكلى، وتعتبر العادات والتقاليد الاجتماعية التي يقرها المجتمع هي الأساس في تحديد الدور أو هي الموجة الأساسي له لكي يتؤام مع إدارة المجتمع ككل .

ويميز لينتون Linton بين الدور Role والمكانة Status وذلك بأن الدور هو الشكل الدينامى للوضع أو المكانة، فالأفراد اجتماعيا يحتلون أوضاعا معينة تجعلهم يقومون بادوار تمليها عليهم هذه المكانة، أي أنها مجموعة من الحقوق والوجبات التي تجعل المكانة ذات تأثير وبذلك يتشكل الدور.[٥]

ومن خلال التعريفات المختلفة للدور نجد أن دور المرأة ما هو ألا تعبير عن مركزها الاجتماعي الذي يتحدد من خلال السنن الاجتماعية والقيم التي تمثل الإطار المرجعي الذي يحدد مسار هذا الدور كذلك فالسنن الاجتماعية هي الموجهات الأخلاقية التي تدفع بهذا الدور بان يكون معبرا عن إرادة المجتمع وبالتالي يؤمن الفرد من وقوع الجزاءات الاجتماعية

الصارمة.

٢- *التنمية*:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية فى القرن العشرين حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة فيما يُسمى بعملية التنمية، وتبرز أهمية مفهوم التنمية فى تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية بداية فى علم الاقتصاد حيث أستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد فى نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التى تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الرشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ،ثم لاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التى تسعى لرفع مستوى الثقافة فى المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التى تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته و تحسين أوضاعه فى المجتمع.[٦]

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات و هي:

أ- غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب- نفى وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشرى المبنى على الواقع المشاهد و المحسوس، أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج- إن تطور المجتمعات البشرية يسير فى خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة ،كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقاً من اعتبار المجتمع الاوروبى نموذجاً للمجتمعات الأخرى و يجب عليها محاولة اللحاق به.

٣-المنظمات الاهلية:

تمثل المنظمات الأهلية قوة دفع جديدة نسبياً على مستوي العمل التنموي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص خاصة مع بداية ثمانينات القرن العشرين وفي كثير من الدول يتم تضمين الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المنظمات ضمن الحسابات القومية ومن خلال عدة مؤشرات أبرزها إسهام هذه المنظمات في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة والقيمة الاقتصادية لعمل المتطوعين مقاسه بمتوسط أجور العاملين في الساعة وعدد وطبيعة المستفيدين من خدمات هذه المنظمات وقيمة مشروعاتها وإسهامها في توليد الدخل القومي، كما أن هناك جدل مفاهيمي حول التسمية الصحيحة والدقيقة لهذه المنظمات فهناك من يطلق عليها القطاع الثالث Third sector أو القطاع التطوعي voluntary sector أو المنظمات غير الحكومية أو غير الربحية وفي هذا المجال يمكن أن نشير إلى أنماط التعريفات دون الدخول في تفصيلها فهناك تعريف قانوني وتعريف اقتصادي ومالي وتعريف وظيفي وأخيراً تعريف هيكلي إجرائي.٧

ولقد برهنت التطورات المعاصرة على الصعيدين العالمي والعربي على أهمية المنظمات الأهلية كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة وتعبئة المواطنين في المجالات المختلفة وتأكيد الحقوق والدفاع عنها وانفتاح المجتمع المدني وتحريره من كافة القيود ومن ثم تنظيم القدرة على إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية تستند إلى آمال الناس واحتياجاتهم وأحلامهم ورؤياهم

وتتمثل أبرز العوامل المحفزة لنشأة العمل الاجتماعي الأهلي والتطوعي في الأفكار المعينة في الاتجاهات الخيرية والإنسانية المنبثقة عن الأديان السماوية. وللقيم الدينية في المنطقة العربية تأثير كبير على العمل الأهلي حيث تعد الجمعيات الخيرية هي أقدم أشكال النشاط الأهلي امتداداً لنظام الزكاة ومفهوم الصداقة الجارية الذي تتمثل في الوقف في الإسلام . وانعكاس لقيم التكامل الاجتماعي التي تحث عليها الأديان وقد قامت هذه المنظمات الدينية بدور كبير في نشر التعليم والثقافة الدينية وتقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية

فالمنظمات الأهلية نتاج إرادة شعبية داخلية واستجابة لاحتياجات مجتمعية لا تتعدى علاقتها بالدول علاقة الإشراف والرقابة .٨

ثانياً: التوجه النظري الذي تعتمد عليه الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منظور الدور حيث أنه نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك التي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه فيمن يشغل وظيفة ما أو يحتل وضعا اجتماعيا معينا،وهو كذلك مجموعة من الأنشطة المرتبطة والأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة، ويترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة.

تحاول نظرية الدورROLE THEORY التعرف إلى ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام إذا كان عضواً في تنظيم سواء كان هذا التنظيم إداري أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، فالفرد في أي منظمة لديه أدوار محدده يجب عليه أن يقوم بها.

إذا تنطلق فكرة نظرية الدور من أن المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز. وتستند كذلك على مفهوم التوقعات المتصلة بهذه المراكز الاجتماعية أنواعاً مختلفة من التوقعات التي تحدد تصرفات الأفراد وتتصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وتتميز الأدوار بأنها مكتسبة وليست موروثة.

ثالثاً: مجتمع البحث:

يقع إقليم دارفور فى أقصى غرب السودان بمساحة قدرها ٥١٠,٠٠٠ كلم مربع تعادل خمس مساحة السودان تقريباً، و تتدرج الأقاليم المناخية فى هذه المساحة من شبه الصحراء عن خط ١٦شمالاً ذات الأمطار القليلة التى لا تتعدى ١٠٠ملم فى السنة إلى المنطقة الوسطى بين خطى ١٢-١٦ شمالاً، هي مناطق السافانا ذات الأمطار المتوسطة الى جنوب الإقليم فى حزام السافانا الغنية التى تتراوح الأمطار فيها بين ٥٠٠-٩٠٠ ملم فى السنة، وعلى هذا فان الأراضي الرملية و الكثبان تشكل خصائص تكوين السطح و الطبوغرافيا فى الشمال، بينما تغطى الرمال و بعض السهول الطينية الوديان ذات الأشجار المتنوعة والغابات والهضاب والجبال البركانية المنطقة الوسطى، ولعل من أبرز معالم هذه المنطقة جبل مرة الذي يتوسط الإقليم بارتفاع ٣٠٠٠متر فوق سطح البحر، أما فى جنوب الإقليم فهناك الأراضي الطينية و الغابات و الحشائش الطويلة.[٩]

تشكل هذه البيئات المناخية الثلاث أنماط وأساليب الحياة لدى سكان دارفور، بينما يسود رعى الإبل والضان فى الشمال مع قليل من الزراعة، ويزداد التركيز والاعتماد على الزراعة كلما أقترب من الوسط،و تسود الزراعة المطرية فى الوسط مع تربية قليل من الأبقار والضأن و الماعز، ويشكل رعى الأبقار نمط الحياة المعيشية فى الجنوب مع قليل من الزراعة، وعلى ممارسة هذه الأنماط الثقافية و المعيشية جاءت تسميات سكان المناطق الوصفية لهم بأنهم "ابالة" فى الشمال، زراع فى الوسط، وبقارة فى الجنوب، و يمكن أن توصف بأنها اقتصاديات معيشية،هذا إضافة إلى بعض المجتمعات الحضرية فى عدد من المراكز والمدن مثل الفاشر و ينالا و زالنجى والضعين و كتم و غيرها.[١٠]

قسمت دارفور من الناحية الإدارية إلى ثلاث ولايات وهى شمال و غرب و جنوب دارفور، و تتمتع كل ولاية بخصائص نمطي للحياة السائدة فى دارفور و هما الرعي و الزراعة ، فلكل ولاية جماعات تغلب عليها طبيعة الحياة الرعوية و أحرين النمط الزراعي، و لا تشكل هذه الأقاليم حدوداً ثقافية مثلها و مثل الجوار فى السودان و الخارج، فدارفور تحدها ولايات شمال و غرب كردفان و غرب بحر الغزال من الشمال و الشرق و الجنوب والجنوب الغربي على التوالي، بينما تجاور دول أفريقيا الوسطى و تشاد وليبيا من الجهات الأخرى.

أما على الصعيد الديموجرافى فان عدد سكان الإقليم يبلغ حسب احصاءت ١٩٩٤ الرسمي ستة ملايين نسمة يتألفون مما يقرب من مائة جماعة عرقية "قبلية" و من بين هذه القبائل ما هو ذو أصول أفريقية ومنها ما هو ذو أصول عربية و على حين تمتهن غالبية أبناء القبائل الأفريقية فى دارفور الزراعة،و يمثل الرعي مهنة أبناء القبائل العربية فى غالبيته.[١١]

و تعتبر قبيلة الفور واحدة من أكبر القبائل الدار فورية الأفريقية، كما أنها القبيلة التى فيها يستمد إقليم دارفور مسماه و الذي يعنى أرض الفور أوديار الفور و الى جانب هذه القبيلة توجد العشرات من القبائل الدار فورية الأفريقية الأخرى ، لعل من أشهرها كل من البرتى و المساليت، و التماما و الأرنجا و الزغاوة، أما أشهر القبائل الدار فورية ذات الأصول العربية فتأتى فى مقدمتها كل من قبائل التعايشة و الهيانية،و الزريقات و المجاميد و البنى هلبة،و تدين كافة القبائل الدار فورية بالإسلام على اختلاف لغاتها و لهجاتها، وهى تستخدم اللغة العربية لغة للتواصل فيما

بينها.[١٢]

أما عن صعيد الموارد فان دارفور تعد إقليما غنى بثرواته الطبيعية، إذ تنطوي تربته على كميات كبيرة من خام النحاس، كما يتبع بالمشاركة مع إقليم كردفان المجاور ما يقرب من نصف إنتاج العالم من الصمغ العربي، و الأهم من ذلك أن الأقليم غنى بخام اليورانيوم و هو الخام الذي يعد عصب أي برنامج نووي سلمياً كان أو عسكرياً، و يشار هنا إلى أن إحدى الدراسات الصادرة مؤخراً عن مكتب الكونجرس بخصوص الشأن السوداني قد أكدت اكتشاف اليورانيوم خلال السنوات القليلة الماضية فى مناطق جبال النوبة و كردفان بالإضافة إلى إقليم دارفور ، و فوق كل ذلك الأهمية قد توالت الاكتشافات النفطية بدارفور منذ تسعينات القرن الماضي ، بحيث بات الإقليم يشكل بالفعل منطقة غنية بذلك الخام الأستراتيجى عظيم الأهمية ، و لعل من أواخر الاكتشافات فى هذا الصدد ذلك الذي أعلنت عنه الحكومة السودانية حسب وكالة رويتر فى عام ٢٠٠٥م ا تمتلك شركة " كليفدين" السويسرية ٣٧٪من أسهمها قد بدأت التنقيب عن النفط فى دارفور بعد ما أظهرت الدراسات الميدانية وجود كميات هائلة من الخام بالإقليم.[١٣]

و الجدير بالذكر هنا أن الحكومة السودانية منحت الصين نصيب الأسد فيما يتصل بامتيازات التنقيب عن الخام بمختلف مناطق البلاد بما فيها دارفور ، و بالتالي فقد تجاهل السودانيون المعنى الأول بأمر النفط فى العالم المعاصر و المتمثل بطبيعة الحال فى الولايات المتحدة[١٤].

رابعاً: الأدوار الاجتماعية للمرأة فى دارفور قبل الحرب:

تتصل صور المرأة فى دارفور بصور المرأة فى العالم عامة و السودان بصفة خاصة و ذلك بحكم اتصال مجتمع دارفور بثقافات كثيرة من بلدان العالم القديم و الحديث من خلال أشكال الاتصال و الحضارة التى تمت بين المجتمع السوداني و المجتمعات الأخرى، و بحكم خضوع المجتمع السوداني لعملية التأثير و التأثر بثقافات تلك المجتمعات تأثرت صورة المرأة فى دارفور بتلك المؤثرات الوافدة.

فان الصورة التى تطالعنا للمرأة فى دارفور تتشكل نتيجة لتضافر عدة عوامل مع بعضها البعض تتعلق بنظرة المجتمع اتجاها و تتضح بعض معالمها من خلال الحياة الحياتية و فى مقدمتها تفضيل الولد على البنت و هو العامل الرئيسي فى تحديد وضع المرأة و النظرة إليها بصورة تتطابق فى الكثير من ملامحها مع نظرة المجتمع الأبوي القديم للمرأة.

أن مجتمع دارفور مثله مثل كثير من المجتمعات الأبوية يفضل ولادة الولد على البنت و ذلك لأن البنت ينظر إليها كعار و بالتالي تشكل عبئاً ثقيلاً على الأسرة ،أما الولد فانه يخلد اسم والده فى تسلسل شجرة النسب لدى الأجيال القادمة، و ذلك خلافاً للبنت التى ينتهي تسلسل الأسماء عندها و لا يتخطاها، بالإضافة إلى أن غالبية المجتمع فى دارفور يعتمد على الزراعة و الرعي بصورتهما التقليدية و التى تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، و الاعتقاد فى تفوق مقدرة قوة الأولاد على البنات فى الخدمة المطلوبة فى المجالين و تذليل الصعوبات التى تعتريها، ويمتاز الولد بأن نصيبه أكبر من الميراث داخل الأسرة بحيث يمكنه الانتفاع به، يحق للبنت أخذ نصيبها ووضعه تحت إشراف و تصرف زوجها،و بالتالي تحرم الأسرة منه، كما تقع على الولد مسئولية أن يعول الأسرة خاصة الوالدين عندما يتقدما فى العمر و يعجزان عن العمل ، أما فى نطاق المجتمع و بحكم التكوين القبلي لمجتمعات دارفور و الذي و ما زال يحتفظ بالكثير من قيمه و كياناته القرابية، و ينظر للولد عندما يكبر كرجل قبيلة تقع على عاتقه مسئولية حماية كيانها و دارها و مالها و شرفها المتمثل فى نسائها ،وقد عبر عن ذلك أدبهم الشعبي خاصة الشعر.[١٥]

كما أن الولد أهم لديهم من البنت لأنهم يعتقدون أنه سيحمل اسم والده ، و يحل محله و يحتل مكانته الاجتماعية، و يرددون قولهم" الولد يحفظ ثار أبوه مؤقدة" و يعتقدون أن البنت تتبع زوجها ، و بالتدريج يتلاشى اسم والدها و تسمى باسم زوجها و يقال لها زوجة فلان، عليه نتيجة لذلك كله فان البنت تواجه منذ ولادتها النظرة الاجتماعية التى تضعها فى مرتبة أقل من الولد ، حيث أنها تنال ترحيباً أقل منه بمجرد أن تعلن ولادتها، فبينما يستقبل الولد عند ولادته بثلاثة زغردات أو عيارات نارية أما الفتاة تستقبل بالصمت أو بزغرودة واحدة ، و تشير الدراسات إلى تضاعف نسبة النساء الراغبات فى مزيد من الأطفال عندما ينجبن ذكوراً، الأمر الذي يحققه التحيز لإنجاب الذكور على الإناث، وهو تحيز عرفه العرب فى جاهليتهم إذا كان الأب يعو لأبته حينما تغادر بيته للحاق بزوجها بقوله "أيسرت و أذكرتت و لا أنثت" ونتيجة لهذا المناخ الأسرى الموروث الذي يعظم من قدر الذكور ويحط من الإناث، ويغرس فى البنت منذ طفولته والحداثة الشعور أن الأب هو صاحب النفوذ و مصدر الرزق بالنسبة للأسرة، وهي ترى بعينيها مدى التقدير و الرعاية التى ينالها أخواتها الأبناء الذكور قبل الإناث[١٦]، أما عن مستوى

الاحتفال بختان الولد يختلف عما هو بالنسبة للفتاة، بمعنى أن عندما يختن الولد يذبح عدد من البهائم و تقام وليمة كبرى تتبعها احتفالات ضخمة يرعى لها أشخاص خارج نطاق الأسرة ، أما بالنسبة للفتاة فتقدم ذبيحة واحدة و يقتصر الاحتفال فى داخل الأسرة فقط بصورة لا تتجاوز مستوى قضاء واجب ديني ليس إلا و ما زال يمارس الخافض الفرعوني بكل بشاعته و تبعاته النفسية و الجنسية المشوهة عليها، ونلاحظ التمييز حتى الهدية التى تقدم للولد قد تصل درجة عينية بينما لا تكون أكثر من تقود تقدم بصورة رمزية للفتاة، و ما يقدم من هدايا عينية للولد بمثابة فدية للجزء الذي يتم قطعه من الصقن فى الختان، و هناك جانب أخر يعكس النظرة التفضيلية بين الولد و الفتاة و هو التميز بينهما من حيث التنشئة، حيث نجد أن الأسلوب التقليدي المتبع فى دارفور من ناحية تربوية يركز على عزل الأولاد فى سن مبكرة، ذلك لأن من طبيعة حياة المجتمع الاختلاط فان الأب و بمساعدة بقية أفراد الأسرة يتولى مهمة غرس روح الرجالة فى ابنه بينما تتولى الأم جانب الفتاة،حتى يبدأ كل منهما يفهم نفسه قياساً بنوعه و يحدد موقفه من الجنس الأخر على أساس موقف المجتمع الذي بدأ من محيط الأسرة تجاه كل منهما ،و على الرغم من وجود بعض الفوارق النوعية التى نلحظها تتمثل فى أوجه الاختلاف فى أسلوب التنشئة سواء للفتاة أو الولد بين المجتمعات الرعوية و القروية و المدينة إلا أننا نجد و فى كل الأحوال أنه تتساوى النظرة فى دفع الولد للارتباط بمجتمع الرجال والتشبع بشخصياتهم، والفتاة بمجتمع النساء والتشبع بشخصياتهن مع مراعاة طبيعية تقسيم العمل بينهما فى إطار الأنشطة و الممارسات داخل الأسرة، و لكن أهم نقطة يجب إدراكها هي خضوع المرأة لوصية الرجل وبالتالي الفتاة لوصية الفتى حيث أنه يحتل على مكانة أرفع من مكانة الفتاة فى المجتمع، و هو مسئول عن حمايتها داخل الأسرة ومراقبة سلوكها مع الآخرين، الشيء الذي يؤكد سيادة النظام الأبوي فى مجتمع دارفور[١٧] ، لذلك يعتبر الزوج بمثابة سترة لها و بالنسبة لها و لأسرته وحفاظاً على كرامة أسرتها، والزواج السائد فى مجتمع دارفور وهو الزواج السائد لدى كثير من المجتمعات الرعوية و الزراعية التقليدية وهو الزواج التعددى وذلك لاعتبارات كثيرة ومنها أن تعدد الزوجات و كثرة الأبناء يرفع من مكانة الرجل فى المجتمع،هذا بالإضافة إلى أن كثرة الأيدي العاملة داخل الأسرة تساعد فى خلق وفرة الإنتاج، غير أن تلك النظرة التقليدية قد تغيرت نسبياً فى مجتمع المدينة بحكم اختلاف أوجه الحياة

و تعدد أشكال النشاطات الاقتصادية الممارسة فيها.[١٨]

أما فى مجتمع دارفور يرى أن مهمة الزوجة هي تهيئة الراحة الكاملة لزوجها و إشباع رغباته، هذا بالإضافة إلى واجبها الطبيعي الخاص بالإنجاب و عليها أن تكون قد حافظت على بكارتها التى تمثل شرف الأسرة ،و هناك عادة قديمة بدأت فى التلاشي تتعلق بفض بكارة الفتاة فى يوم الزفاف، حيث توضح قطعة من القماش الناصع البياض على سريرها و تكون دليلاً قاطعاً على حفاظها على بكارتها، و تأتى مجموعة من النساء الشابات صبيحة اليوم التالي و يطالبن بالقطعة فإذا كانت ملطخة بالدم يطلقن عدد من الزغردات و يطالبن العريس بمبلغ من المال فى شكل فدية يعرف بالبشارة و يسلم لأم العروس نظير حسن مراقبتها و تربيتها.[١٩]

و من العادات و التقاليد فى مجتمع دارفور تجاه المرأة هي عدم السماح للنساء العبور أمام الرجال و عليهن الجلوس على الأرض مع غطاء وجوهن بالثياب و الأيدي حتى يعبر الرجال،كما لا يسمح للنساء أيضاً الأكل والشراب أمام الرجال وتحيى النساء الرجال بصوت منخفض وهن جالسات ومطأطئات لرؤوسهن، مما يعنى أن من واجب النساء فى دارفور التأدب أمام الرجال نظراً لعلو مكانة الرجل فى نظر المجتمع فى الحياة العامة، ولعل خير دليل على تعظيم مكانة الرجل وقوف النساء خلف العريس لحظة الاحتفال بهم.[٢٠]

و يمكن أن نلخص مما سبق ذكره إلى أن صورة المرأة فى دارفور تمثل امتداداً للصورة العامة التى تطلعنا للمرأة فى العالم الاسلامى، وإن اختلفت فى بعض ملامحها بحكم المؤثرات البيئية الخاصة، كما ان من أهم العوامل الرئيسية التى تشكل صورة المرأة فى دارفور هي وجهة النظر الاجتماعية تجاه المرأة و تدخل ضمن المؤثرات الهامة التى نتجت عنها وجهة نظر المجتمع فى دارفور للمرأة من مظاهر الثقافات التى ترتبط فى جذورها بمجتمعات العالم القديم و التى انتقلت إلى دارفور عبر المجتمعات التى هاجرت إليها خاصة العربية المسلمة ، و قد تفاعلت تلك المظاهر الثقافية الوافدة مع المكونات المحلية للثقافة و أفرزت واقعاً خاصاً يتحكم فى الوضع الذي تعيشه المرأة فى دارفور، و أن الواقع الذي يحيط بالمرأة فى دارفور يعتمد على أن المجتمع ينظر للمرأة كعورة وشرف يجب على الأسرة حمايته لكي لا يجلب لها العار و الفضيحة،كما ينظر إليها باعتبارها ضعيفة سواء من حيث البناء الجسماني و العقلي أو

من ناحية الإرادة ، و بالرغم من قناعة المجتمع بأنها منتجة و يمكن أن تساهم فى بنائه، إلا أنه لا يقر مبدأ مساواتها بالرجل أو تحل محله فى قيادة العمل، و رغم الفرص التى أتيحت لها فى مجالات التعليم و العمل فى المدينة بحكم المتغيرات الحياتية إلا أنها ما تزال المرأة محرومة منها فى مجتمعات القرى و الفرقان التى تسودها النظرة التقليدية تجاه المرأة وتعتبر وجودها مشكلة لا يمكن حلها إلا بالزواج، و قد أشارت بعض الدراسات إلى أن دارفور تعتبر من الولايات الأقل حظاً فى تعليم البنات وذلك لأن تعليم الفتيات ارتبط تاريخياً بمفاهيم المجتمع وتقاليده وبسياسة تمركز التعليم فى مناطق الحضر.

و للمرأة فى دارفور نجدها تلعب أدواراً متنوعة فى المجتمع بجانب دورها الطبيعي المشار إليه سابقاً،و من خلال تلك الأدوار والظروف المحيطة بها تتضح الصورة الحقيقية للمرأة ووضعها فى المجتمع، وهى كالاتى:

ا- الدور الأجتماعى للمرأة فى دارفور:

يرتبط الدور الأجتماعى للمرأة فى دارفور بالكيان الأجتماعى القيمى للمجتمع، و الذي يقوم على البناء الهرمي المستند فى قاعدته على الأسرة ،لا سيما أن المرأة تمثل أحد الطرفين المكونتين لها و بالتالي فأنها تشكل أحد المرتكزات الأساسية لذلك الكيان الأجتماعى و التى تدور بعض قيمه الجمالية بشقيها المادي و المعنوي حولها ، فالقيم المادية فهي تتعلق بالعناصر الخلقية المكونة لشخصية المرأة و هى تشكل محوراً هاماً من محاور الأدب الشعبي حيث يستقى منها جزءاً من مادته التى تشغل حيزاً كبيراً فيه خاصة فيما يعرف الغزل و الذي يعكس الجوانب النفسية والفكرية و الروحية المتصلة بالنظرة الجمالية للمرأة، كالقامة المشوقة، و العيون الواسعة البراقة و الشعر الأسود الناعم ذو الخصلة المتدلية، والشفاه الرقيقة خاصة عندما توشم السفلى و الأسنان البيضاء اللامعة واللون المائل للسمرة و السيقان المستقيمة الممتلئة لحماً و الأرداف المكتظة و غير ذلك من التقاطيع الجسمانية المحببة لديهم و المعبرة عنها فى خيالهم الشعري و هي تمثل مادة خصبة للعناصر الشفهية الأخرى كالأمثال و الألغاز و الحكايات الشعبية و الثقافية و المادية.

أما القيم المعنوية فتشمل العناصر الخُلقية بالنواحي السلوكية والأخلاقية للمرأة وتتمثل فى حسن تنشئتها وتدريبها على أن تكون زوجة مثالية قادرة على إسعاد زوجها و مساعدته فى تحقيق طموحاته

و فى مقدمتها أن يحتل مكانة مرموقة فى المجتمع، ويكون رجل قبيلة بكل ما تحمل الكلمة من معان كما ورد فى مثلهم القائل"الحاكم برجاله والكريم بأمر عياله" والذي يعنى أن من يحكم لابد له من رجال يقفون خلفه و يدعمونه، و كذلك لابد لمن أراد أن يوصف بالكرم من زوجة تقف بجانبه و تساعده فى ذلك، عليه فان العناصر الخُلقية لتكون مجتمعة شخصية المرأة المثالية وفقاً للمقاييس الجمالية السائدة فى الخيال الابداعى الذي يعبر عن تطلع كل فرد للفوز بها[٣١].

إضافة إلى ذلك هناك جانب أخر يتعلق بالدور الأجتماعى للمرأة فى دارفور و هو ما تبدله من جهد فى المناسبات التى تقام سواء على مستوى الأسرة أو الفريق أو القرية أو الحي أو المدينة خاصة عندما تحتوى تلك المناسبات على وليمة كبرى، حيث يقع على عاتق النساء مهمة إعداد الطعام لجموع الحاضرين، علماً بان النساء فى دارفور قد نلن شهرة كبيرة فى هذا الجانب نتيجة لخبرتهن المتميزة فى صنع الطعام،و يطلق على النساء اللائي يقمن بالأشراف على إعداده أسم الشيخات وهن النساء اللائي توكل لهن مهمة الأشراف على إعداد الطعام فى قصر السلطان ويشبهن بأخوات وبنات السلاطين، وقد يرى بعض الباحثين أن الاسم مأخوذ من ممالك البرنو ووداى،[٣٢] و قد صارت كلمة شيخة عبارة عن لقب حيث يطلق على أي امرأة تجيد طهي الطعام و تهتم بنظافة الأواني التى يقدم فيها، و تحظى الشيخة أو اليرم بتقدير خاص من قبل عامة الناس و يعتبر زوجها أوفر حظاً من غيره، أما التى تكون خبرتها فى الطهي ضعيفة أو إذا كانت لا تهتم بنظافة أواني الطعام فيطلق عليها لقب "الخبنه"، وقد يقلل ذلك من مكانة زوجها و لهذا السبب نجد النساء يتنافسن فى مستوى إبداعهن لأصناف مختلفة من الطعام وذلك لكى ينلن رضا العامة و تقديرهم، و يقال أن خبرة البنت فى صنع الطعام تقع ضمن شروط اختيارها كزوجة، وكعادة أهل دارفور يمكن لمن أراد أن يخطب فتاة أن ينزل ضيفاً لدى أسرتها و حينها قد تظن والدتها أنه جاء ليخطب ابنتها فتأمر بأن تعد له طعاماً فتبذل فيه قصارى جهدها، وعندما يقدم له يستطيع أن يحكم على جودة خبرتها فى صنع الطعام ويحدد ما إذا كان سيتقدم لخطوبتها أم لا.[٣٣]

نستخلص من خلال ما سبق قوله فى الدور الاجتماعي للمرأة أن الدور المناط بها يبدأ و هى ما تزال فى سن الطفولة، مع ملاحظة أن دورها الاجتماعي يتنامى على مستويين: الأول: و يتم فى حدود دائرة

الأسرة ،و الثاني: يتم على نطاق المجتمع، أما بالنسبة لدورها فى مستوى الأسرة فيتمثل فى أنها تتولى مهمة رعاية الصغار و تربيتهم بجانب مشاركتها الفعالة فى خلق الظروف التى تساعد على حل مشاكل الأسرة، و الحفاظ عليها و حمايتها من التفكك و الانهيار و يؤدى هذا الدور على مرحلتين: المرحلة الأولى: فترة ما قبل الزواج حيث تقوم بمساعدة والدتها فى أداء المهام المنزلية التى تتعلق بشئون الأسرة، و المرحلة الثانية: و هي عندما تصبح زوجة و تقع عليها مهمة إدارة شئون منزلها كزوجة و كأم،و أما بالنسبة لدورها على المستوى الاجتماعي العام فيتمثل فى أنها تشكل أحد الطرفين المكونين للأسرة، و هي الركيزة الأساسية التى يقوم عليها البناء الاجتماعي بكل تكويناته الهرمية، و بالتالي فان المرأة هي التى تتحقق من خلالها قيمة اجتماعية بكل أبعادها المادية و المعنوية، هذا بالإضافة إلى أنها تساهم فى خلق و تقوية الروابط الأسرية التى تنسأ داخل المجتمع مما ينتج عنه أكبر قدر من التداخل العرقي الذي يمثل أحد السمات الهامة لمجتمع دارفور، و ذلك عن طريق أزواج خاصة عندما يتم الاختيار خارج نطاق الأسرة سواء داخل المجموعة القرابية أو خارجها، كما تساهم المرأة أيضا مساهمة فعالة من خلال تسخيرها لقدراتها و خبراتها المميزة تلك فى صنع الطعام فى نجاح المناسبات التى تقام فى الأفراح و التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من حياة المجتمع التى تقوم على أساس تحقيق قيم التكفل و التراحم و التعاون،و بالتالي فان المرأة تشغل حيزاً كبيراً فى جسدا المجتمع و يتعاظم دورها الذي تلعبه فيه كلما اتسعت دائرة المجموعة القرابية التى تنتمي إليها و كلنا تضاعف حجم المجتمع من حولها.

٢- الدور الثقافي للمرأة فى دارفور:

يتمثل الدور الثقافي فى دارفور فى حجم و نوع و مستوى مشاركتها فى إنتاج و حفظ و نقل و تطوير و نشر الموروثات الثقافية التى يتكون منها النسيج الفولكلوري للمجتمع والذي يتميز بثرائه وتنوعه وتعدد أجناسه وتشعب مظاهره، خاصة فى مجال الثقافة المادية والأدب الشفاهى وما يتصل يهما من عناصر تراثية الشعر والغناء والموسيقى والرقص والطبول والصناعات اليدوية، والعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع، والجدير بالذكر هنا ملاحظة أن الدور الثقافي الذي تلعبه المرأة فى دارفور لا ينفصل عن أدوارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بل يرتبط بها ارتباطا وثيقاً و قد لا توضح أبعاده و تتجلى مظاهره إلا من

خلالها.

يتمثل الدور الثقافي للمرأة فى كونها تشكل موضوعاً فى معظم الحكايات الشعبية أن إبطالها من النساء هذا أن لم يكن من بين شخصياتها التى تدور حولها حوادثها الهامة ، و قد تلعب المرأة دوراً هاماً فى تلك الحوادث ، و قد يكون سلوك المرأة أو تصرفاتها أو خصائصها أو قيمتها فى نظر المجتمع مصدراً تستمد منه أو تصاغ حوله الأفكار الجوهرية لبقية الأجناس الأخرى ، و قد يتمثل دورها فى مشاركتها بنفسها فى إنتاج أي من تلك الأجناس الفولكلورية أو أدائها أو حفظها و نشرها،مستفيدة فى ذلك من قدرتها الإبداعية المميزة فى الحفظ والتذكر وسعة الخيال وتوظيفها لتلك الإمكانات فى إطار إبداعها الشعبي، وتعتبر المرأة فى دارفور من أهم المراجع بالنسبة للأنساب وسرد الحوادث التاريخية والحكايات الشعبية التى تعرف محلياً بالأحابى،كما تقوم بتأليف الشعر الغنائي وتلحينه وتشارك فى حلقات الرقص الجماعي عند أدائه وتمتلك المرأة مقدرة إبداعية عالية فى خلق الإيقاعات المصاحبة سواء بالتصفيق أو قرع الطبول أو الاعتماد على الصوت المنغم، ويمتاز شعرها بدقة الوصف وجمال التعبير والألحان الطردية والإيقاع الخفيف مما يسهل حفظه وأداؤه جماعياً،[٢٤] وهناك بعض النساء اللائي يقمن بدور الراوي للأطفال خاصة فى مجتمعات القرى والفرقان، وتكون منازلهن بمثابة منتديات لهم، ويتسابقون إليها بعد الانتهاء من واجباتهن المسائية مثل أخذ الصغار البهائم وقفلها فى حظائرها الخاصة وإشعال النيران فى أماكنها المحددة لطرد الحشرات الضارة كالبعوض، ومن ثم يحرص كل منهم لأخذ مكانة فى حلقة السحر التى يطلق عليها محلياً "التعليلة "والتى تستمر إلى وقت متأخر من الليل ويستمتعون فيها بالقصص والحكايات الشعبية التى تمتاز بالضحك السامر والنكات والتعليقات الطريفة التى تصدر منهم من وقت إلى أخر، وبجانب التسلية والمتعة التى يجدونها فى تلك الحكايات الشعبية فإنها تقيدهم فى فهم بعض القضايا الهامة التى تدور فى أذهانهم خاصة تلك المتعلقة بفلسفة الكون وتفسير بعض ظواهره المعقدة، وتفتح أذهانهم للعالم المحيط بهم وتسليهم فى وقت فراغهم وتغرس فى نفوسهم بعض القيم السلوكية والأخلاقية والروحية الطيبة والمثل النبيلة وتساهم فى تصحيح أخطائهم، وتزيد من ثقافتهم و تعمق معرفتهم لذاتهم و العالم من حولهم، كما أنهم يعقدون المنافسات فى حل الألغاز.[٢٥]

أما فى مجال الثقافة المادية فيتمثل دور المرأة الثقافية فيما تنتجه من الصناعات الشعبية و التى تعكس مقدراتها الإبداعية و مهاراتها الفنية العالية المتمثلة فى تطويعها و استغلالها للخامات المحلية و المستوردة فى الصناعات اليدوية التى تقوم بتشكيلها و زخرفتها و تكوينها لتحقيق أكبر قدر من الجمال،هذا بالإضافة إلى قيمتها النفعية و فائدتها النقدية فى تقديمها كسلعة تجارية، و تتجسد من خلالها خبرتها الفنية التى يمكن تطويرها و تنميتها و إدراجها فى برامج التنمية الصناعية الحديثة ،مع ملاحظة أنها تستفيد من منتجات الصناعات الحديثة و ذلك أما بمجاراتها أو تقليدها أو توظيفها فى تطوير صناعاتها اليدوية سواء فى الأشكال أو الأحجام أو الفائدة و حتى تستجيب لأوجه الاستعمالات المختلفة مثال ذلك زيادة حجم الطبق الذي يعرف بالبرتال والذي يستفاد منه فى تغطية صواني الطعام بصورة تتناسب مع ازدياد أحجام الصواني نفسها،و كذلك صناعة مواد شعبية بدبلة لتلك ذات الطابع الحديث أو المستوردة كحقائب اليد و علب الحلاوة و المصليات و غيرها مما يعكس تأثر الصناعات اليدوية فى تطورها بالصناعات الحديثة المرتبطة بها من ناحية الاستعمال،الأمر الذي يؤكد إمكانية تطويرها بصورة تجعلها قادرة على منافسة الصناعات الحديثة وخاصة المستوردة بصورة تحقق استمراريتها وحمايتها من الانقراض وطرحها كبديل لها هو مستورد، وذلك باعتبار انه من خلال تنميتها وتطويرها كأحد عناصر الموروث الثقافي المحلى تتم تنمية و تطوير المرأة لكونها العنصر المنتج لها.[٢٦]

علاوة على ما سبق ذكره يتمثل دور المرأة الثقافي فى إطار الثقافة المادية المنتشرة فى مجتمع دارفور فى كثافة خبرتها التقليدية فى صنع أدوات الزينة و تركيب مواد التجميل و ابتكار وسائل الماكياج الشعبي،هذا بالإضافة إلى أن بعض القبائل مازالت تمارس عادة "تشليخ" نسائها كقيمة جمالية، و ما تزال غالبية النساء خاصة فى القرى تمارس دق الوشم الشفة السفلى حتى يكون لونها داكناً مع ملاحظة أن نساء بعض القبائل خاصة تلك التى ما تزال مرتبطة بجذورها التشادية يوشمن الشفتين العليا و السفلى كقيمة جمالية أيضاً، و مازال بعض النساء يلبسن الأساور الفضية و النحاسية و الخرز و غيرها من مكونات المظهر الجمالي للمرأة والتى تنم على دلالات ثقافية و قيم اجتماعية موروثة إضافة إلى خبرات المرأة فى مجال الطب الشعبي كالحجامة و الكي و التصدي لأوجاع المعدة خاصة لدى الأطفال و جبر الكسور و غير ذلك من أساليب علاج المرض والمصابين بالأمراض و الإصابات، و نسبة لقلة المراكز الصحية و العلاجية

تنتشر فى دارفور ظاهرة القابلات الشعبيات اللاتي يباشرن عملية التوليد و يقدمن الرعاية الكاملة للأمهات و أطفالهن و هذا على مستوى الريف عموماً.[٢٧]

أما بالنسبة لنساء المدينة فان هناك أدواراً ثقافية أكثر تقدماً تلعبها المرأة فى المجتمع و ذلك من خلال مشاركتها فى المهرجانات الثقافية التى تقام بصورة دورية فى المدينة و فى المناسبات العامة "خاصة الأعياد القومية مثلاً أو عند زيارة المسئولين من وقت إلى أخر مما يتيح الفرصة للمرأة لكي تعرض خبراتها الفنية فى مختلف مجالات الإبداع الشعبي وطرح أرائها عبر الندوات والسمنارات ونشاطات الجمعيات والروابط الثقافية و ذلك من خلال عملها و مساهمتها فى البرامج الثقافية فى الأجهزة الإعلامية و الرسمية و الشعبية.

٣- الدور الاقتصادي للمرأة فى دارفور:

إن من أهم الأدوار التى تلعبها المرأة فى دارفور و تتجسد صورتها من خلاله هو قوة مشاركتها و بصورة فعالة فى النشاط الاقتصادي، و تتمثل تلك المشاركة فى حجم النشاطات الإنتاجية التى تقوم بها،و تتعدد تلك النشاطات بتعدد الأساليب الإنتاجية التى يمارسها مجتمع المنطقة، والتى تشكل بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تندرج من قطاع رعوي متنقل إلى قطاع زراعي تقليدي وأخر مدني حديث ومستقر ويعيش المجتمع حياة متباينة فى إطار هذه القطاعات ويمارس من خلالها نشاطات سبل كسب عيشه بحيث نجد أن أسلوب الحياة فى الفريق يختلف إلى حد ما عما هو فى المدينة ووفقاً لنوع الحياة لدى قطاع تتشكل النشاطات الاقتصادية للمرأة.

أما بالنسبة لمجتمع الريف والذي تسيطر عليه الحياة الرعوية المتنقلة، فان المرأة تشارك فى رعى الماشية والاهتمام بها والعناية بصغارها، كما توكل إليها مهمة حلبها واستخلاص السمن "الزبدة" من لبنها و تسويقها لشراء المواد الغذائية التى تحتاجها الأسرة، إضافة إلى احتياجاتها الخاصة من عطور وأدوات زينة وغيرها من الضروريات الشخصية، كما تقوم أيضاً بصنع الطعام وجاب حطب الوقود والماء ونصب خيمة الأسرة وتجهيزها بصورة تسهل مهمة نقلها لحظة التنقل من مكن إلى أخر.

أما بالنسبة لمجتمع القرية والذي يعتمد بصورة رئيسية على الزراعة،

فتقوم المرأة بعدة نشاطات إنتاجية حيث نجدها تشارك فى جميع العمليات الزراعية ابتداء من تحضير المزرعة ووصولاً إلى مرحلة حصادها و تخزين منتجها و هي تبذل طاقة كبيرة فى هذا الجانب تفوق ما يبذله الرجل من جهد و طاقة ،و توزع المرأة مجهودها فى العمل فى المزرعة الرئيسية أو مزرعة الأسرة،و فى المزرعة الخاصة بها و التى تعرف الجبراكة و تجدر الإشارة هنا إلى ظاهرة اتجاه بعض النساء مؤخراً نتيجة لضغوط الحياة المعيشية الصعبة نحو العمل كعاملات زراعيات بالأجر، مع ملاحظة تجولهن فى مناطق بعيدة عن بعضها البعض طوال موسمي الزراعة و الحصاد،و فى مجموعات خالية من الرجال و تحتوى أيضا على فتيات و أحيانا على نساء متزوجات و لهن أطفال صغار.[٢٨]

و الجدير بالذكر انه على الرغم من الجهد الذي تبذله المرأة فى العمليات الزراعية نجدها فى المقابل لا تملك حق التصرف فى محصول المزرعة العامة بالنسبة للأسرة إلا بموافقة الزوج و ذلك نظراً إلى هذا الأمر يكون من صميم اختصاصه هو و ليس زوجته بينما يحق لها التصرف فقط فى محصول الجبراكة نسبة لأنها تخصها،و لكنها كثيراً ما تدعم بعائد "الجبراكة"اقتصاد الأسرة خاصة عندما تتعرض لظروف معيشية صعبة بسبب نفاذ مخزونها الغذائي أو عندما تنعدم السيولة لديها،و تستفيد فى ذلك من خبرتها الطويلة فى زراعة بعض الحاصلات سريعة النضج كالبامية و الفول السوداني و الشطة و الخضروات بأنواعها المختلفة ،و هي غالباً ما تبيعها عن طريق المقايضة مع منتجات الماشية كاللبن والزبدة والسمن واللحوم المجففة التى تعرف "بالشرموط" والجلود، كما تقوم أيضاً بجلب ماء الشرب من البئر أو الذونكى (بئر ارتوازية يضخ منها الماء بواسطة ماكينة فى أحواض أو فنطاس) أو من أي مورد متاح مهما بعد مكانه، كذلك تقوم بجلب حطب الوقود من الغابة وتكون مسئولة عن إعداد الطعام وتقديمه لجميع أفراد الأسرة بعد عودتها من العمل سواء فى المزرعة أو غيرها، كما تقوم المرأة أيضا بدعم اقتصاد الأسرة بشتى السبل الممكنة خاصة فى القرى وذلك بالاستفادة من خبراتها الطويلة فى التعرف على أنواع النباتات و ثمار الأشجار التى تصلح للأكل خاصة تلك التى تنمو فى المستنقعات والوديان والمناطق البرية الأخرى و التى تنضج فى زمن مبكر قبل نهاية الخريف و بداية موسم الحصاد،هذا بالإضافة إلى حصدها لجذور بعض النباتات الصالحة للأكل،إذ أنها بجانب جلبها لهذه الثمار و الجذور للأكل قد تستفيد منها فى مجال التسويق و تحويل عائدها لصالح دعم الأسرة مادياً.[٢٩]

كما تمتاز المرأة فى دارفور بخبرتها المميزة فى صناعة و إعداد الأطعمة و المشروبات المتنوعة ،و ذلك نظراً لثراء البيئة المحلية بالموارد الغذائية المتعددة المصادر،و هذا إضافة إلى خبرتها فى مجال التخزين و حفظ الموارد الغذائية من التلف و التلوث و ذلك عن طريق ابتكارها لأساليب مختلفة فى التخمير و التجفيف و التمليح، وتتجسد خبرة المرأة فى مجال الأغذية فى تصنيف الأطعمة وفقاً لنوعية الحاجة إليها، فمثلاً تدرك أن هناك أنواعاً معينة منها تحتاجها المرأة الحامل،و أنواعا أخرى عندما تضع طفلها،و يحتاج الطفل منذ ولادته و إلى أن يكبر لأنواع خاصة من الأطعمة التى يتم تغييرها وفقاً لطبيعة نموه و كبر سنه،كما أن هناك أطعمة معينة تقدمها لأفراد الأسرة مع كل وجبة،و أنواع خاصة بالمناسبات خاصة رمضان، وقد استفادت من خبرتها هذه فى التصدي لظروف المجاعات التى اجتاحت دارفور فى فترات مختلفة.

إن من أهم النشاطات الإنتاجية التى تمارسها المرأة فى دارفور هي الصناعات الشعبية التى تستغل فيها الخامات المحلية و المصنعة بعد إخضاعها لخبرتها الإبداعية اليدوية،و تقوم بتوظيفها فى خدمة أغراض مختلفة مثل صناعة الصابون و عقاقير الطب الشعبي الذي يستخدم بصورة واسعة فى دارفور نتيجة لضعف الخدمات العلاجية الحديثة وصناعة العطور البلدية السائلة منها والجافة وصناعة الدهانات الجلدية وأدوات الزينة وصناعة الفخار بأنواعها المختلفة والصناعات الجلدية المتنوعة، و صناعة المنسوجات التقليدية وذلك بغزلها يدوياً كالقطن والوبر.[٣٠]

كما تقع على المرأة مسئولية نصب خيمة الأسرة فى المجتمعات الرعوية و تتولى مهمة ترحيلها و نقلها عند انتقال الأسرة من مكان إلى مكان، أما فى المدن فأننا نجد بعض النساء اللائي يعملن فى مجال البناء بالمواد الثابتة،و قد تطورت خبرات بعضهن و صرن ينافسن كبار البنائين من الرجال،كما ان هناك قطاعاً كبيراً من النساء يعملن كعاملات سواء بأجر ثابت أو بنظام الأجر المؤقت فى المصالح الحكومية والمتاجر وفى بيوت الأسر، كما تقوم بعض النساء ببيع الفحم والحطب ومواد البناء كالحطب والقش الجاف والسيقان الدخن وبعض المنتجات الغابة كالحاء الأشجار و حطب البخور و بعد نقلها و عرضها فى أسواق القرى و المدن المجاورة.

أما فى المدن حيث تتوفر للمرأة فرص واسعة للعمل خاصة فى دواوين

الحكومة،فنجد أن النساء اللائي نلن قدراً من التعليم يؤهلن للعمل كموظفات يشاركن فى مختلف المجالات الوظيفية و قد يزيد عددهن أحياناً على عدد الموظفين فى بعض المرافق الحكومية كالتعليم فى مرحلة الأساس حيث يزيد عدد المعلمات بنسبة ٢٠٪على عدد المعلمين ،هذا إذا وضعنا فى الاعتبار الهجرة المكثفة للشباب لدول الخليج و الدول الغربية نتيجة للظروف المعيشية الضاغطة و تفشى البطالة وسط الخرجين و انعدام فرص العمل و حشدهم فى الخدمة العسكرية الإلزامية و ضعف المرتبات و غيرها من العوامل الأخرى،هذا بالإضافة إلى أن المدينة بطبيعة مكوناتها الحضارية تتيح للمرأة فرصاً متعددة تمكنها من ممارسة الكثير من النشاطات الاقتصادية الأخرى مثل العمل فى تجارة المحاصيل النقدية وبيع الخضر والفاكهة ومنتجات الماشية وكذلك المأكولات الشعبية والشاي و هناك الكثير من النساء بائعات الشاي ينتشرن فى الأسواق و فى أركان الشوارع العامة و بجوار المكاتب وغيرها من أماكن التجمعات.[٣١]

٤- الدور السياسي للمرأة فى دارفور:

يتشكل الدور السياسي للمرأة فى دارفور وفقاً لدورهم الاجتماعي الذي تعيشه و تتضح طبيعته من خلال المظاهر التى يتجلى فيها فى ظل النظم السياسية و الإدارية التى حكمت دارفور قبل و بعد دخول وانتشار الإسلام فى المنطقة، بدءاً بالممالك و السلطنات القديمة ومروراً بحكم المستعمر وما تم من مواجهة بينه و بين حركة المقاومة الوطنية و انتهاء بالحكومات الوطنية المتعاقبة.

بالنسبة لفترة مملكتي الداجو و التنجر شهدت دارفور من خلالها شكلاً من أشكال الاتصال بممالك النوبة فى شمال السودان، و حينما كانت دارفور تعيش فى ظل نظام سياسي ملكي تسيطر عليه علاقات شبه الإقطاع من ناحية اقتصادية ،و قد كانت المرأة تحتل موقعاً سياسياً متقدماً أشبه كثيراً بموقع المرأة النوبية، و قد كان دورها كذلك حيث أن نساء أسر البلاط الملكي فى السلطنة كن يشتركن بصورة أو بأخرى فى حكم البلاد، وخاصة أن مجتمع دارفور كان منقسماً آنذاك إلى فئتين رئيستين كما هو معروف، الفئة الأولى: و هي الحاكمة و تتكون من أسر السلاطين والمقربين وحملة الألقاب وشاغلي المناصب الإدارية والمستشارين ورجال الدين والتجار وزعماء العشائر وقادة الجيوش، والفئة الثانية و تشمل عامة الشعب و هم السواد الأعظم والذين يعتبرون

ملكاً للسلطان و حاشيته من أصحاب الجاه ، وعليه فان الدور السياسي الذي تلعبه المرأة فى إطار ذلك التكوين السياسي الاجتماعي يتناسب طرداً مع وضعها و موقعها الطبقيين.[٣٢]

أما بالنسبة لنساء الطبقة المتصلة بالحكم بأي صورة من صور الارتباط ببلاطة السلطنة الزرقاء فأنهن بتمتعهن بأوضاع اجتماعية ومواقع سياسية مميزة عن بقية نساء العامة،و ذلك لأن نساء الفئة الحاكمة يعتبرن جزءاً من حاشية السلطان،و قد نال بعضهن ألقابا إدارية أتاحت لهن فرصة المشاركة فى دست الحكم و التدخل أو التأثير المباشر فى سياسة السلطنة،حيث تلقب أم السلطان و كذلك زوجته الأولى "بأيى" وتعنى الملكة، كما تلقب أبنته و أخته باميرم و تعنى الأميرة،غير أن ذلك لا يعنى أبداً عدم وجود أدوار سياسية لنساء العامة و خير مثال لذلك هو ما يروى من حكايات الشعبية عن قصة المرأة العجوز التى سخرت ذكاءها ودهاء غفلتها من أجل إنقاذ الناس من سلطة أحد ملوك الداجو يسمى "كسى فورو"، و الذي كان يوصف بالظلم و الاستبداد مما دعاه إلى أن يأمر قومه بحفر جبل أم كردوس الواقع شرق مدينة ينالا وتحويله إلى مجموعة سلسلة جبال الداجو البالغ عددها تسعة وسبعين جبلاً لتكون مائة و قد تسبب ذلك فى موت الكثير من الناس،فقامت المرأة المسنة برسم خطة مارست من خلالها خدعة ماكرة أودت بحياته، و قد استغلت فى ذلك غروره،فأقنعته بان يركب نوعاً من فصائل الغزلان كبيرا فى حجمه و له قرون طويلة يعرف محلياً بالتيل، وبعد أن ركب عليه أوعظت للناس بأن يوثقونه على ظهره بصورة محكمة حتى لا يسقط منه، ودفعوا به إلى الخلاء و صار التيتل يجرى به هنا و هناك محاولا التخلص منه فمزق جسمه ارباً و بذلك قد خلصت الناس منه ومن سوء معاملته لهم .[٣٣]

أما فى مجال الحياة العامة فان دورها السياسي تمثل فى تأليفها و أدائها للشعر والغناء الحماسي لتلهب به مشاعر فرسان القبيلة وترفع من روحهم القتالية أثناء خوضهم للمعارك التى تدور من وقت لأخر بين القبائل، والشواعر اللائي يقمن بهذا الدور يعرفن بالحاكمات،وواضح أن اللقب يدل على المكانة الاجتماعية التى تحظى بها و الدور الذي يؤديه وهو الحكم أو التحكم فى سلوك أفراد المجتمع،لا سيما أن شعرهن يشتمل على المدح و الهجاء،الأمر الذي يجعل الرجل يحرص كل الحرص على أن يظهر أمام أي امرأة بالمظهر الذي تريده هذا من جانب، أما من جانب

أخر فأنهن يمثلهن رقابة صارمة على الرجال، و تكون المرأة عامة والحاكمة بصفة خاصة بمثابة العين الساهرة و الحارس الذي لا يغفو ولا يغفل عن مراقبة تصرفات الرجل[٣٤] ، و بالتالي يمكن للنساء أن يؤثرن على قرارات الرجال السياسية، بل قد يتسببن فى إفشال خططهم السياسية و يجبرونهم على الرجوع عنها مثلما فعلت إحدى نساء قبيلة المسيرية عندما تحظى بعض الرجال من قبيلتها الحدود المسموح بها للصيد و توغلوا فى مناطق النوير و قبضت عليهم شرطة المركز، فوافقوا بعد حوار معهم على الذهاب إلى المركز للتحقيق معهم، فعندما سمعت المرأة عن الحديث الدائر بينهم، عيرتهم بذلك و أجبرتهم على تغير موقفهم فرفضوا الذهاب مع الشرطة و انقضوا عليهم بأسلحتهم وقتلوا منهم أربعة، فقبضت شرطة المركز على جميع رجال القبيلة المتواجدين هناك عدا واحداً أثر الهروب، فالفت الحاكمات الاغانى التى تخلد ذكرى هذه الحادثة و تركزت أشعارهن حول مدح الشخص الذي قاد رجال القبيلة فى المعركة و ذم الشخص الذي هرب من المعركة، و بالتالي فان الناس عموماً يخافون ألسنة الحاكمات و يتجنبون شرهن،فإذا غنت بهجاء أحدهم و طعنته فى شجاعته فربما أدى به الأمر إلى أن ينزح من بلده تجاه من العار وتخلصاً من القلق الذي يسيطر على نفسه[٣٥]، وبالتالي فان النساء عموماً يشتركن فى هذا الدور السياسي بطريقة غير مباشرة خاصة الشاعرات و الحاكمات، و تعتمد اى منهن فى أداء هذا الدور على قوة لسانها و مقدرتها الإبداعية فى تأليف شعر المدح و الهجاء الذي تنشده فى مناسبات معينة، و قد يمتد أثر هذا العطاء الشعري من ناحية سياسية إلى خارج نطاق المجموعة العرقية ليصل صداه جنود القوات المسلحة عبر أجهزة التسجيل الصوتي ووسائل الإعلام الرسمية الأمر الذي حدا ببعض حكام الأقاليم خاصة فى دارفور إلى استغلال شعر الحماسة فيما يعرف بالإعلام الشعبي،و ذلك فى خدمة قضاياهم السياسية،و كان من ضمن قرارات مؤتمرات الصلح التى عقدت بين بعض القبائل المتصارعة وقف نشاط الحاكمات و الشعراء الهاديين حتى لايؤججوا بنيران الفتنة.

أذن... نستنتج من خلال ما سبق ذكره إلى أن ظلت تلعب دوراً أساسياً كبيراً منذ عهد السلطنات بالاستعمار و حتى قيام الحكومات الوطنية المتعاقبة و قد يكون هذا الدور مباشراً أو بطريقة غير مباشرة بالتأثير على المواقف السياسية لأن دورها السياسي يتناسب طرداً مع وضعها وموقعها الاجتماعيين فى إطار تأثرهما بالتكوين الاقتصادي

والاجتماعي و السياسي و الثقافي لمجتمع دارفور.

رابعاً: دور المرأة فى دارفور بعد الحرب:

لقد تسببت الحروب الأهلية التى اجتاحت دارفور مؤخرً إضافة إلى ما أفرزته من ظواهر مدمرة كالنهب المسلح مثلاً و مليشيات القبائل و ما عرف مؤخراً بالجنجوديد فى نزوح الكثير من القرى بكامل أسرها إلى المدن المجاورة ذلك بعد أن فقدت معظم تلك الأسر أولياء أمورها أو من يعولها، و قد يدفع ذلك كثيراً من النساء وفى أعمار مختلفة إلى التفكير فى أسهل وسيلة من وسائل سبل كسب العيش يمكن اللجؤ إليها لمواجهة ظروف الحياة فى المدينة ، فقد فقت أعداد كبيرة من النساء فى الأسواق يبعن الشاي و الطعام بصورة لفتت نظر السلطات الحكومية و بدأت تتعامل معها كظاهرة خطيرة، لذلك شرعت الأجهزة المختصة فى اتخاذ السبل و التدابير المناسبة لحلها.

هذا و فى إطار المجهودات التى تبذل للتصدي للمشاكل التى تواجه فقد قامت بعض المنظمات الخيرية و المؤسسات الحكومية بوضع برامج وخطط تنمية تستهدف دعم نشاط المرأة الاقتصادي و رفع قدراتها الإنتاجية و تمليكها من وجهة نظر تنموية و مساعدتها فى مواجهة الظروف القاسية التى حلت بها نتيجة للحر وبات الأهلية و الجفاف والتصحر و دمرت حياتها فى القرى و أجبرتها للنزوح إلى المدينة، فنفذت بعض المشاريع الإنتاجية مثل المزارع المختلطة و التى تعتمد فى إدارتها والإشراف عليها و استغلال عائدها و تصنيعه و تسويقه على النساء فقط، و كذلك الطواحين التعاونية النسائية و التى أوكل النساء القرى التى أنشئت فيها إدارتها و تشغيلها و صيانة و استثمار عائدها فى مجالات عدة مثل توفير التقاوي لمزارعي القرية و بأسعار مناسبة و حمايتهم من جشع التجار بوقف عملية الشيل و الاستعاضة عنها بالأستانة العادية، هذا بالإضافة إلى تخليص المواد التموينية و توزيعها بأسعارها القانونية وإنقاذ المواطنين من الهامش الربحي الذي كان يمارسه التجار، و كذلك دعم المدارس و المراكز الصحية و فتح فصول محو الأمية.

و نظراً لان هذه المشاريع جاءت مخصصة لنساء القرية فقد واجهت اعتراضاً فى البداية من قبل الرجال، و بعد أن حققت نجاحاً ظاهراً وملموساً ووضحت فوائدها بالنسبة لجميع سكان القرى التى أنشئت فيها وجدت قبولاً كاملاً منهم،بل حفزت رجال القرى المجاورة و دفعتهم

للتحرك نحو المطالبة بإدراج قراهم ضمن تلك البرامج و الاستفادة من ذات المشاريع، كما قامت بعض المنظمات مثل منظمة تنمية المرأة الريفية و منظمة يد بإدخال مشاريع مماثلة على تمليك نساء القرى المتأثرة بظروف الحرب محاريث زراعية تجرها الحمير لدعم نشاطهن الزراعي وإعادة تأهيل تلك القرى، هذا بالإضافة إلى بعض المجهودات الأخرى من قبل ديوان الزكاة و مصلحة الرعاية الاجتماعية تتمثل فى تمليك النساء اللائي لجأن لبيع الخمور البلدية أو الممارسات إلى تتعارض مع الآداب العامة، دكاكين لبيع الخضر و الفاكهة و اللحوم و دعمهن من ناحية المادية،فقد تقبلن فكرة المشروع و تنافسن عليها إلا أنهن ظللن يشتكين من ضعف الدعم المادي أمام الارتفاع المتزايد لأسعار شراء الخضر والفاكهة من مناطق الإنتاج.[٣٦]

يتضح خلال هذا الاستعراض لأهم أوجه النشاطات الإنتاجية المتعددة للمرأة فى دارفور،يتضح حجم الدور الاقتصادي الذي تلعبه فى المجتمع عامة و الأسرة خاصة،مما يؤكد أنها تمثل دعامة حقيقية من دعامات الاقتصاد، حيث أوضحت بعض الدراسات أن نسبة مشاركة المرأة السودانية فى العمل الزراعي التقليدي تبلغ ٨٧,٧٪ و تمثل ثلاث أرباع العمالة الزراعية حيث يقع عليها العبء الأكبر فى إنتاج و تصنيع و حفظ و إعداد الغذاء و توفير الاحتياجات الغذائية للأسرة بل و تأمين غذاء الطفل، يقع نشاط المرأة الانتاجى و المادي فى دارفور ضمن دائرة الاقتصاد و القطاع غير المنظم، كما يقع عليها العبء الأكبر فى تأمين اقتصاد الأسرة،و هي تمثل الوحدة الإنتاجية الصغيرة فى المجتمع و التى تقوم بهذا الإنتاج ، و بالرغم من تضافر جهود كل أفراد الأسرة للقيام بهذا الدور إلا أن المرأة تبذل جهداً جسمانياً أكبر للقيام بأدوارها المتعددة والمترابطة من أمومة و تنشئة الأجيال و إدارة للمنزل زائداً مشاركتها الاقتصادية خارج المنزل، فالجهد الذي الذي تبذله أكبر بكثير من غيرها دون مقابل، مما يشكل عبئاً جسمانياً عليها خاصة فى أطور الحمل والولادة و أثناء الرضاعة، و بجانب ذلك فهي تعطى العمل فى المزرعة أو خدمة القطيع أولوية على واجباتها المنزلية مما يجعلها أكثر أفراد الأسرة عملاً، فهي تقوم برعاية الماشية و إعداد منتجاتها و منتجات الزراعة وبعض الصناعات الصغيرة ، مع ملاحظة ضعف ملكيتها للأرض نتيجة لنظام الإرث و اعتمادها على طرق الرعي الزراعية التقليدية، و نتيجة للظروف القاسية التى اجتاحت دارفور مؤخراً فى الفترة من بداية السبعينات كالجفاف و التصحر و النهب المسلح و الحروب الأهلية فقد

تعرضت قرى بأكملها للنزوح و فقدت بعض من الأسر الأب، و بالتالي فقد فقدت المرأة الحياة الاجتماعية المثالية المتمثلة فى الاستقرار الأسرى ووجدت نفسها مواجهة بتولي المسئولية الأسرة بعد غياب الأب، و صارت نتيجة طوال ساعات اليوم عن الرزق و تكدح من أجل لقمة العيش لها والأفراد أسرتها من الأطفال و العجزة ، و أصبحت تتحمل كل أعباء المعيشة بعد غياب الرجل من الساحة الشيء الذي نتجت عنه بعض الآثار السلبية التى انعكست على تربية الأطفال حيث أن استغرقها

فى العمل أدى لغيابها لفترات طويلة عن المنزل و الذي يتم على حساب رعايتهم و الاهتمام بصحبتهم مما أدى إلى تفشى ظاهرة التشرد و تفكك بعض الأسر.[٣٧]

على الرغم من مساهمة المرأة الفعالة فى أوجه الحياة المختلفة إلا أن دورها الانتاجى ما يزال متعثراً و غير مدرج فى برامج التنمية و أنها واقعة تحت ظل القيود الاجتماعية التى تبعدها عن الوصول إلى المساواة الحقيقية مع الرجل فى الحقوق و الواجبات،و هى مشكلة اجتماعية مرتبطة بالواقع المتخلف الذي نشهده فى دارفور، و هو يتطلب تضافر الجهود الرسمية و الشعبية للعمل على تغييره من خلال إدخال خطط وبرامج و استراتيجيات التنمية بمعناها الشامل على إقليم دارفور.

خامساً:،دور المؤسسات الأهلية فى تنمية المرأة الدار فورية بعد الحرب:

لتطوير عمل المرأة ليكون أساساً قوياً من أسس التنمية الشاملة، ولتنظيم جهدها الكبير الذي تبذله ليلعب دوراً مؤثراً فى تحرير طاقتها وطاقات المجتمع لابد من تغيير فلسفة العمل و ظروفه معاً،و ذلك عن طريق السعي وراء بلورة تقسيم جديد للعمل يتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة،و اعتبار الأمومة ورعاية الأسرة مسؤولية وطنية اجتماعية، وتقديم الخدمات الأساسية التى تساعدها على القيام بالتزاماتها المتعددة داخل و خارج المنزل كإنشاء فروع للبنوك الداعمة للإنتاج فى مجال الرعي و الزراعة و تطوير الصناعات اليدوية فى المراكز الريفية مع تشجيع المرأة للحصول على القروض الميسرة حتى تتمكن من زيادة دخل الأسرة وتحسين وضعها المعيشي ، والعمل على تشجيع النساء الفقيرات على تكوين تنظيمات أهلية إنتاجية على مستوى القاعدة لتنظر فى إطارها قدراتهن من خلال العمليات الإنتاجية التى يقمن بها ، كما يجب العمل على تنمية وعى المرأة بحقوقها القانونية

والشرعية وواجباتها الاجتماعية و بأهمية دورها فى الإنتاج حتى تتحسن مكانتها الاجتماعية،و يعد برنامج محو الأمية مفتاح لإمكانية توعيتها بحقوقها وواجباتها و دورها فى المجتمع، هذا بالإضافة إلى ضرورة العمل على سد الفجوة و تضييق حجم الاختلاف فى فرص التحاق البنات بالتعليم مقارنة بالأولاد، الأمر الذي يتطلب تسهيل خدمات التعليم بالنسبة للبنين عامة و البنات بصفة خاصة و تشجيعهن على الالتحاق بالتعليم الفني.

كذلك لابد من العمل على توفير التسهيلات التى تساعد المرأة على التوفيق بين عملها فى الخارج و داخل المنزل و هذا يتطلب العمل أولاً على تغيير النظرة الاجتماعية للعمل المنزلي و الكف عن عدة عمل غير منتج و إيجاد الوسائل العلمية لقياسه و تقييمه و تنظيم حملة واسعة تهدف إلى تغيير المفهوم التقليدي السائد لتقسيم العمل على أساس الجنس بحيث يصبح العمل المنزلي مشاركة بين الجنسين و التوعية بمصطلح جديد يحمل معنى الوالدين بدلاً من لفظ الأمومة و يعكس مشاركة الأب و الأم معاً فى التنشئة الاجتماعية ، و فى سبيل تعزيز الدور الذي تلعبه المرأة فى المجتمع لابد من دفع اهتمام المسئولين و متخذي القرار على مفهوم النوع و تمثيل المرأة فى القوى العاملة و إشراكها فى اتخاذ القرارات حيال صياغة الخطط المرتبطة بدورها فى التنمية، علاوة على أهمية تدريب النساء على أسس القيادة فى المجتمع على مستوى المؤسسات القاعدية و العليا، و تشجيعهن على الاستفادة من خبراتهن السابقة فى تنظيم أنفسهن فى جمعيات و اتحادات اقتصادية تكون بمثابة الفتاة التى تقمن مشاركتهن على كل المستويات و تسهيل إمكانية حصولهن على القروض الميسرة و دعم إنتاجهن عن قنوات مباشرة للتسويق و ربط ذلك ببرامج بعض المنظمات التى تعمل فى مجال تنمية المرأة سواء كانت محلية أو أجنبية ، و قد حققت نجاحاً لا بأس به فى المشاريع التى تشرف على تنفيذها فى مجال تنمية المرأة الريفية فى دارفور.[٣٨]

و الجدير بالذكر هنا إلى أن تحول النساء من مجموعة إنسانية مستهلكة فى الأساس إلى كونهن جزءاً من القوة العاملة المنتجة لثروة المجتمع ليس رهناً بالظروف الذاتية لهن وإنما للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى يساهم فى خلقها بصورة رئيسية النظام الاجتماعي السائد، وبالتالي تبرز أهمية التنسيق بين المنظمات الطوعية والحكومية المختلفة التى تعمل فى مجال تنمية المرأة الريفية فى دارفور و العمل على إنشاء وحدات للمرأة بوزارات الشئون الاجتماعية

لتعزيز دورها والنهوض بوضعها شريطة أن تكون مستقلة و معتمدة على الذات و تقوم على تعبئة استثمار الطاقات البشرية فى المجتمع كاملة ومتضمنة بطبيعة الحال قوى العمل النسائية.

ولكن نجد أن الحقوق التى تحصل عليها المرأة الريفية فى دارفور إذا ما قورنت بمستوى بمستوى وحجم مشاركتها فى مختلف أوجه حياة المجتمع تعد دليلاً على درجة ورقى المجتمع من حولها،وهو لا يعدو عن كونه مجتمعاً تقليدياً تقوم علاقاته الإنتاجية على مبدأ تقسيم العمل على أساس الجنس، و يربط مهمتها الأساسية تنحصر فى الأمومة و التدابير المنزلي، و بالتالي فان المرتكزات الأساسية لتنميتها و تطوير عملها تكمن فى تقديم المساعدات الضرورية التى تمكنها من القيام بالتزاماتها المتعددة داخل و خارج المنزل، و توسيع قاعدة برامج وخطط التنمية حتى يتم استيعاب النساء على مستوى ولايات دارفور ضمن القوى الإنتاجية و تحويل المفهوم التقليدي للعمل المنزلي حتى يصبح مشاركة بين الجنسين و النظر إلى الأمومة كوظيفة اجتماعية و الارتقاء بمستوى وعى المرأة و المجتمع من حولها بحقوقها وواجباتها و دورها و مكانتها الاجتماعية ، و إدراج عملها فى المنزل ليدخل ضمن العملية الإنتاجية فى اقتصاد الأسرة، و هي أصغر وحدة إنتاجية فى المجتمع.[٣٩]

كان هناك محاولات من بعض الجمعيات و المنظمات التى قدمت هذه الرؤية التنموية و من الأمثلة و ليس للحصر" :

١-*منظمة أمل الخيرية* مشروع التنمية الريفية بجنوب دارفور" و هي منظمة طوعية تعمل من خلال برامج موجهة لدعم تماسك الأسر وحمايتها من التشرد، وتركز جهدها للعمل من خلال الأسرة بعد أن ثبت لها عدم جدوى التعامل مع الطفل مباشرة، و أن الأسرة هي المصدر الذي يأتي منه الطفل.

و تهدف هذه المنظمة إلى إعادة تعمير المناطق التى دمرتها الحروب الأهلية و النهب المسلح و الجفاف و التصحر، و ذلك من خلال مد الأمهات بأدوات الإنتاج و الداخلات الزراعية و بعض المتلكات الخاصة و ذلك كالمحاريث البلدية و الحمير و التقاوي و الحفز و البقول و دعم الأسر التى تمتلك أطفالاً بنسبة ٧٠٪و النساء عموماً يشكلن عماد القوة المنتجة فى المناطق المختارة كما يقوم المشروع بدعم الصناعات اليدوية وذلك للمساهمة فى زيادة دخل الأمهات و حماية تلك الصناعات من الانقراض

فى شكل وحدة إنتاجية و يقدم لهن الطعام اللازم طوال فترة عملهن فى صناعة المنتج المحدد بحجم كل أسرة خاصة فى الظروف الصعبة، ومن ثم تقوم المنظمة بشراء المنتج بسعر السوق و يعطى إليهن العائد والذي يقسم إلى ثلاث اتجاهات :

الجزء الأول: يذهب للصندوق الجماعي لضمان مواصلة الإنتاج.

الجزء الثاني: فيدفع لتغطية تكلفة الترحيل و الإنتاج.

و أخيراً الجزء الثالث: من نصيب الأم المنتجة.

و هذا على مستوى القرى ، أما على مستوى المدن فان البرنامج يستهدف الأسر الفقيرة التى تضطر نساؤها غالى ممارسة النشاطات الهامشية مثل بيع الشاي و الطعام و العمل الشاق فى المباني و غيرها ويعيش فى ظروف إنشاء مراكز فى الأحياء الفقيرة و العمل وسط النساء و الأسر التى هاجرت إليها من جراء الظروف غير الطبيعية، كما يقوم المشروع بتقديم العناية للأطفال المصابين بسوء التغذية والمشردين ويعتمد المشروع على دعم و تطوير مهارات الأمهات وتجميعهن فى المرتكز التى يتم فيها توفير أدوات الإنتاج و الطعام و تسويق الإنتاج من خلالها.

٢-منظمة الدعوة الإسلامية:

تهدف إلى الدعم المباشر للمنتفعات و الذي يقدم فى شكل عمل خيري مثل ماكينات الخياطة و التطريز، و تقديم المساعدة للأمهات اللائي يعانين أثناء الحمل و الولادة و الرضاعة و التربية،كذلك تقوم المنظمة برعاية الأيتام و المشردين و الأسر الفقيرة، و يشمل عملها مجالات بناء قرى معسكرات دورية و مراكز تنمية اجتماعية تقدم خلالها خدمات الرعاية الطبية بجميع أنواعها للأمهات و الأطفال بما فى ذلك إيواءهم فى حالة التشرد و العمل على إيجاد الأسر البديلة ،علاوة على إنشاء مشروعات الأسر المنتجة التى تهدف إلى تمليك أسر الأيتام و الأسر المنتفعة وسائل الإنتاج البسيطة و رأسمال تشغيلها لتصبح أسر منتجة لها دخل ثابت ، كما أنشأت المنظمة أنشطة التدريب على الخياطة و الحرف اليدوية و صناعة الصابون و الأغذية و التدبير المنزلي و عيادة لرعاية الأمومة و الطفولة ، هذا إضافة إلى مراكز محو الأمية للنساء، و تهدف التجربة إلى توفير رأس المال كوسيلة لكسر دائرة الفقر و دعم اقتصاد الأسر الفقيرة وذلك عن طريق تنفيذ برنامج انتمائي يسمى بنك الكفاية للمساهمة فى زيادة دخل الأسرة و تحسين مستواها المعيشي ومنع

استغلالها من قبل الدائنين و خلق فرص للعمالة بتوفير رأس المال اللازم.[٤٠]

٣-هيئة تنمية غرب السافانا:

تقوم الهيئة بتدريب النساء على أساليب الزراعية الحديثة و تربية الحيوان و صناعة الجبنة و الزبدة، كما تقوم الهيئة بمساعدتهن على إدارة المشروع الانتاجى تحت إشراف مرشدة متخصصة فى مجال تنمية المرأة الريفية، كما تساعد الهيئة فى تخزين و تسوق الإنتاج و توزيع العائد بواسطة لجنة الوحدة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يذهب إلى الصندوق التعاوني للوحدة حيث يحفظ لكل عضوه نصيبها الخاص بها.

أما القسم الثاني: فيخصص للمساهمة فى تنمية القرية ودعم الخدمات الصحية و الأمية و التعليمية فى القرية، و يستفيد من القسم الثالث فى توفير التقاوي بالسعر المناسب لسكان القرية و شراء إنتاجهم لحمايتهم من جشع التجار،و كذلك يتم تقديم السلفيات لهم من هذا القسم وتخليص تموين القرية من السكر ودعم الصناعات اليدوية وإنشاء فصول محو الأمية للنساء والرجال وغير ذلك من الخدمات التى أكدت للمواطنين نجاح المشروع.[٤١]

المراجع

[1] - Norman(1993),Grassroots Organizations and NGOs in Rural Development: Opportunities with Diminishing States and Expanding Markets" World Development ,pp:21-24□

[2] - Rowlands,Jo (1998),A World of The Times, but What Does it Mean? Discourse and Practice of Development "in Haleh Afshar ,ed, Women and Empowerment, Illustration from the Third World, London: Macmillan press ,pp: 167-169
And see also: Kabeer, Nail (2003), Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals, International Development Research Central (IDRC), Ottawa.

[3]- Arab Women(1995), Trends, Statistics and Indicators(1997),Escwa &Cawtar, new York, pp:100-101

١- إيمان البسطويسى، ٢٠٠٨، المرأة فى المجتمعات الصحراوية، المرأة في قبيلة الجبالية بجنوب سيناء، القاهرة، ستاربرس للطباعة والنشر، ص :٥٥.

١- شارلوت سيمور سميث، (ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري)، ١٩٩٢، موسوعة علم الإنسان "المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية. ص ص: ٢٦٦-٢٦٧.

[٦] - World Bank (1995), Regional Perspectives on World Development Report1995: Will Arab Workers Prosper or be Left out in the Twenty-First Century?, World Bank, Washington ,DC.

١- جابر عوض السيد و أبو الحسن عبد الموجود،الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،٢٠٠٣ ص٢٣٢

[٧] - نجوى سمك و السيد صدقي عابدين، دور المنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة، الخبرتان المصرية و اليابانية، مركز الدراسات الأسيوية ، القاهرة، ٢٠٠٢،ص ص:٦٧-٧٧

و أنظر أيضاً: علي يوسف ألشكري،المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة،ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة،٢٠٠٣

[٩] - Adelmola,Abass,(2007), The United Nation, The African Union and The Darfur Crisis: of Apology and Utopia (Netherlands International Low Review, pp.: 415-417

[١٠] - Economy Collinson,(2003), S.E.,Power Livelihood and Conflict, Case Study in Political Analysis For Humanitarian Action, Ph.G. report13, Overseas, Development Institute.

And see also:

Bourguignon, François,(2004),The Effect of Economic Growth on Social Structures, The World Bank,pp:3-4

٣- أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر: دراسة فى الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية(أليكس لتكنولوجيا المعلومات)، الإسكندرية، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧، ص ص :٢٠٨-٢٠٩

[12] -De Wall. Alex, (2005), Who are The Darfurians? Arab and African Identities, Violence and External Engagement, African Affairs, Royal African Society.

و أنظر أيضاً:

أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور، مركز دراسات الإسلام و العالم المعاصر، السنة الرابعة، العدد(٢)، ٢٠١١، ص ص:٨-١٠

[13] -Snow,Keith Harmon, 2007,Oil in Darfur? Special ops in Somalia: The New Old "Humanitarian" Warfare in Africa, Available at: www.globalresearch.ca.

And see also:

Death in Darfur in: Global Progress report,(Current History, December,2006).

[14] - Death in Darfu in: Global Progress Reports, Current History, 2006,p: 411

و أنظر أيضاً:

أحمد محمد وهبان ، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور، مرجع سابق.

[15] - Teriab,Alshareef.Ahmed,(1977),, The Bani Helba Oral Poetry, its Form and Content, M.A.Folklore Unpublished Khartoum university of Khartoum, p:689

فاطمة أحمد إبراهيم، قضايا المرأة العاملة السودانية، الخرطوم، بدون مكان للنشر، بدون تاريخ، ص ص : ١٠-١١ [١٦] -

سليمان يحيى محمد، الفولكلور و تنمية المرأة الريفية – الأمثال الشعبية، ٢٠٠٧، ص:٣٠ [١٧] -

[18] -Micheal.Kidnon(ed)-,1996, Women in The World an international Atlas, London: Toni, Seager and Annolson Par.Pook.LTD, pp:4-5

سليمان يحيى محمد، الفولكلور و تنمية المرأة الريفية ، مرجع سابق، ص :٣٢ [١٩]-

المرجع السابق، ص: ٣٣ [٢٠]-

١-المرجع السابق، ص ص: ٣٧-٣٨ -

And see also:
H.G.Balfur(1995), History and Antiquities of Darfur, Muslim Pamphlet, no3,Khartoum, Sudan Antiquities Service.

[22] -Teriab.Al.shareef,(1977), The Bani Halba Oral Poetry, op.cit, pp:592-594

- سليمان يحيى محمد، مرجع سابق، ص: ٦١ [٢٣]

[24] - Teirab .alshareef, op.cit., pp:626

سليمان يحيى محمد، مرجع سابق، ص: ٦١ [٢٥]-

المرجع السابق، ص : ٦٢ [٢٦] -

And see also:
Darfur: Historical Region and Former Province, available at: www.britannica.com?Ebchecked|Topic|151534|Darur

الافريقية و الأسيوية ، جامعة الخرطوم، ١٩٨٢، ص: ٢٢٢ فرح عيسى محمد، التراث الشعبي لقبيلة التعايشة، معهد الدراسات [٢٧]-

[28] - Sharaf eldin.Elamin.Abdel salam,(no date), The Social Status of Women in The Sudanese Culture, A Term Paper Presented in a Course of Introduction to The Culture of Africa, Indian a university Dept of Anthropology, pp: 7-8

[29] - Ibid, pp: 10-11

[30] - H.G.Balfur and Antiquities of Darfur, Museum Pamphlet, no3.op.cit,pp: 19-20

And see also:
Vesely . Milan,(2004), The Shadow of Darfur, African Business.

[31] - Ibid, p:21

[32] - R.s.Ofahey,(1980), State and Society in Darfur, London, Villiers Publications, LTD,pp:33-35

And see also:
H.G.Balfour, History and Antiquities of Darfur, op.cit.

[٣٣]١- محمد بن عمر التونسي، تشحذ الأذهان بسيرة بلاد العرب و السودان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و النشر، ١٩٦٥، ص ص : ٤٠٣-٤٠٤

- سليمان يحيى محمد، الفولكلور و تنمية المرأة الريفية ، مرجع سابق، ص ص :٥٦-٥٧ [٣٤]

المرجع السابق ، ص ص:٥٨-٥٩ [٣٥]-

[36] - Kidnon.Micheal,(1996),Women in The World an International Atlas, London: Toni Seager and Annolson Par Book,LTD,pp:4-5

[37] - Escobar.Arturol,(1995),Encountering Development, The Making and Unmaking of the Third World, New Jersey, Princeton University,pp: 26-27

And see also:
Abbas,Abir Hamid, (1993), Sudanese Rural Women Community Development, B,sc.Research Unpublished OmDurman.Ahfad University.

سليمان يحيى محمد، الفولكلور و تنمية المرأة الريفية، مرجع سابق، ص: ١٤٥ [٣٨]-

- المرجع السابق، ص:١٤٧ [٣٩]
المرجع السابق، ص ص:١٩٥-١٩٦ [٤٠]-
- المرجع السابق، ص ص: ١٨٩-١٩٠ [٤١]